

## تقرير المجتمع المدني حول أهداف التنمية المستدامة

فتحت ثوردة ديسمبر 2018 للسودان فرص كبيرة ليس فقط في التحول الديمقراطي , ولكن أيضاً في مسار الانتقال نحو التنمية المستدامة , في دولة يتجاوز نسبة الذين يقعون فيها تحت خط الفقر ال 65% ( حسب ماورد في استراتيجية مكافحة الفقر 2021 ) .

لقد كانت فترة الحكومة الانتقالية 2018-2021 تمضي نحو تحقيق ما اعتمدته الحكومة الانتقالية في اطارها البرامجي وهو مفهوم الدولة التنموية الديمقراطية , كما اعتمدت تحقيق أهداف التنمية المستدامة كمرجع اساسي لاعداد الموازنة العامة , منذ ميزانية العام 2020 , كما بدأت في فك عزلة السودان الدولية التي اثرت علي الازواج الاقتصادية , حيث قدم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدعم اللازم لانضمام السودان لمبادرة الهيبك للدول الاكثر فقرا , كما حصل علي وعود من المؤسسات التمويلية لدعم برامج التنمية , كنا عملت الحكومة السودانية علي امتصاص ما يترتب علي سياسات الاصلاح الاقتصادي من اثار علي الشرائح الفقيرة من خلال , برنامج الدعم النقدي المباشر ( ثمرات ) وبرنامج دعم الجمعيات التعاونية ( سلغني ) ..

وفي الفترة الانتقالية توسع الفضاء المدني والسياسي , ورفعت القيود المكبلة لعمل منظمات المجتمع المدني ( وان لم يكتما اعداد قانون جديد للعمل الطوعي ) كما كان لمنظمات المجتمع المدني والجمعيات القاعدية دور اكبر في المساهمة في القرارات العامة والتاثير علي السياسات الحكومية .

عطل انقلاب 25 اكتوبر 2021 الذي قامت به المؤسسة العسكرية في السودان عودة وادماج السودان مع المجتمع الدولي , واستفادته من فرص التمويل التنموية , حيث تم تجميد كل التقدم التفاوضي والاجراءات التي اتخذت لدعم الاقتصاد السودان , كما تم التضييق علي الفضاء المدني وحرية التعبير حيث تجاوز عدد الذين قتلوا من المحتجين السلميين المائة وعشرة شهيد , بالاضافة لالاف الجرحي ومئات المعتقلين ,

بدون استعادة المسار الديمقراطي سيواجه السودان مصاعب كبيرة في تحقيق أهدافه التنموية وفي تحقيق شراكات محلية ودولية لتحقيق ذلك .